كلمة
المملكة العربية السعودية

اللجنة الثانية

للجمعية العامة للأمم المتحدة٧١الدورة

تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

يلقيها/ عبدالله بن محمد الغنيم

١٣ أكتوبر ٢٠١٦م

نيويورك

في البداية أود أن أشكركم على اتاحة الفرصة لي بالحديث عن البند الخاص بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. كما يؤيد وفد بلادي البيان الذي القاه ممثل مملكة تايلند نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين

السيد الرئيس،

نجتمع اليوم لمناقشة قرار الجمعية العامة الدوري حول الاتصالات وتقنية المعلومات من أجل التنمية؛ الذي يركز في مضمونه على الدور الأساسي للاتصالات وتقنية المعلومات في تحقيق تنمية مستدامة شاملة وايجاد مجتمع معلوماتي إضافة إلى تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومعالجة الثغرات المحتملة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمجالات التي يتعين مواصلة التركيز عليها، والتصدي للتحديات، بما في ذلك سد الفجوة الرقمية.

السيد الرئيس،

لقد حرصت المملكة العربية السعودية على تبني الرؤى الدولية في هذا المجال، وبما يتوافق مع ثوابتها وقيمها واهتمامها البالغ بتنفيذ مخرجات القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وسارت على هذا النهج منذ انطلاق القمة في العام ٢٠٠٣م. وتعتز المملكة بأدائها النشط في أعمال القمة بمرحلتيها الأولى والثانية، وإسهامها بفاعلية في الأنشطة المتصلة بتنفيذ مخرجاتها، مثل فريق العمل الذي أنشأه

الأمين العام للأمم المتحدة المعني بإدارة الإنترنت (WGIG) وفريق لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المعني بالتعاونية المعززة.

وقد استمرت الجهود الفعالة على مدار العشر سنوات انتهاء بالاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج القمة. وتقديراً لجهود المملكة المبذولة في هذا المجال فقد تسلم خادم الحرمين الشريفين - أيده الله – جائزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية المستدامة من معالي الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات السيد/ هولين زاو. كما واصلت المملكة الفوز بجوائز مشاريع القمة العالمية لمجتمع المعلومات منذ اطلاقها في العام ٢٠١٢م وحتى العام الحالي لعدد من خطوط عمل القمة.

وفي سبيل مواكبة التطورات الدولية وتحقيق مخرجات القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠؛ أطلقت المملكة رؤيتها الاقتصادية ٢٠٣٠ م، التي تعد الخطة التنموية الأكبر في تاريخ المملكة، وفيما يتعلق بمجال الاتصالات وتقنية المعلومات فان الخطه تتضمن تعزيز التنافسية ورفع جودة الخدمات والتنمية الاقتصادية، وجذب المستثمرين والاستثمارات من خلال العمل على تطوير البنية التحتية الخاصة بالاتصالات وتقنية المعلومات، وخاصة تقنيات النطاق العريض عالي السرعة؛ لتحقيق الاستفادة القصوى من الإمكانات التي توفرها الاتصالات وتقنية المعلومات للمجالات الإقتصادية والإجتماعية والتنموية.

السيد الرئيس،

يعد مفهوم أدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة المتعددين مفهوماً أساسياً في تعريف الإدارة الدولية للإنترنت حسب ما ورد في برنامج عمل تونس. ولقد أكدت وثيقة الاجتماع رفيع المستوى على هذا المفهوم المنصوص عليه في مخرجات القمة العالمية لمجتمع المعلومات وذلك على النحو الوارد في الفقرة (٣٥) من برنامج عمل تونس. ومن هذه الأدوار والمسؤوليات أن سلطة وضع السياسات العامة الدولية المتصلة بالإنترنت هي حق سيادي للدول، وأن تقوم الحكومات بإعداد تلك السياسات على قدم المساواة.

لكنه لايزال هناك بطء في العمل على تنفيذ مخرجات برنامج عمل تونس ذات الصلة بالإدارة الدولية للإنترنت، فحتى هذه اللحظة، ما زالت الإدارة الدولية للإنترنت لا تعمل على النحو المنصوص عليه في الفقرتين (٢٩) و(٣١) من برنامج عمل تونس، وكذلك لم يتم تنفيذ التعاونية المعززة؛ التي من خلالها سوف تُمكَّن الحكومات من تنفيذ مهماتها، والاضطلاع بمسؤولياتها على قدم المساواة في مسائل السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، على النحو المنصوص عليه في الفقرتين (٦٨) و(٦٩) من برنامج عمل تونس .

السيد الرئيس،

رحبت المملكة العربية السعودية، بما صدر عن قرار الجمعية العامة رقم ١٢٥/٧٠ حول الطلب من رئيس لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (CSTD) إنشاء فريق عمل معني بوضع توصيات بشأن كيفية المضي قدماً في تنفيذ التعاونية المعززة على النحو المنصوص عليه في برنامج عمل تونس وذلك من أجل تمكين الحكومات من تنفيذ مهماتها، والاضطلاع بمسؤولياتها على قدم المساواة في مسائل السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، وأن يكفل الفريق المشاركة الكاملة لجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة مع أخذ جميع آرائها وخبراتها المتنوعة في الحسبان.

إلا أن ما قام به رئيس اللجنة لم يراع طلب الجمعية العامة بشأن المشاركة الكاملة لجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة ، ولا يثمل توزاناً عادلاً بين المجموعات الإقليمية؛ وعليه فإن المملكة تطلب من الجمعية تصويب الخلل الحالي من خلال الطلب من لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها للعام ٢٠١٧ أن تكفل المشاركة الكاملة لجميع أصحاب المصلحة في عضوية فريق العمل.

وختاماً، فإن المملكة سوف تواصل مسيرتها في الدعم المستمر لتنفيذ نتائج القمة, إيماناً منها بالأهمية البالغة لمخرجات القمة وإسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأتمنى أن تتكلل أعمال اللجنة بالنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.